The role of the judiciary in protecting the Levantine agriculture through documents Of sharia courts in the eighteenth And nineteenth centuries

Dr. Samar Bahlawan*
Dr. Rami Al Dally**
Bashar saeed kamel***

(Received 6 / 5 / 2023. Accepted 16 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

Agriculture is considered the mainstay of economic activity in the period before the European industrial revolution, and most of the countries that were under the control of the Ottomans still depend on agriculture as a cup of economic activity or in general they are characterized by industrial backwardness compared to Western European countries, but the fertile regions were characterized by the prosperity of agriculture, which was reflected positively in terms of its literal development Commercially, Damascus has maintained its position as an important commercial center in the region throughout its history, supported by a number of factors. Damascus and its surrounding fertile agricultural lands gave it a leadership position in agricultural production. Damascus. This agricultural abundance supported many crafts and industries that have become traditional in this ancient city, and these works crowned what the people of Damascus were known for in the field of trade, as they became famous and became a commercial center for Damascene products and the products of the surrounding countries and even distant countries. However, this reality has changed since the beginning of the eighteenth century, as Damascus has fallen under the influence of a mass of complications, the most important of which are the foreign concessions that were constantly increasing due to the weakness of the Ottoman Empire and its falling under the growing European influence, and perhaps the worst of these complications is the ruling power and the classes that have dominated society for centuries. From time to time, every attempt at reform turned into a new opportunity for those classes to open a new struggle over ownership and the wealth it generates at the expense of the rest of society. The Damascene farmer fell under the pressure of exorbitant taxes, royalties, encroachments of landlords and soldiers, and entered into a frantic struggle over agricultural ownership and a struggle over water sources and income. In the labyrinth of debts and exorbitant interests, until his existence on this land became seriously threatened, and he had no choice but to resort to the judiciary in an attempt to remove all these grievances from him. So did he find in the judiciary the safe haven that preserves his right, stops his exploitation, and preserves his land for him from the danger of confiscation after it burdened him Taxes, based on the historical research methodology and by studying several models from the archives of documents of the Sharia Court in Damascus, show us the limited effectiveness of the Ottoman judiciary in achieving this goal.

Keywords: Ottoman judiciary - Levantine agriculture - Damascus - taxes

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Professor - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia - Syria**
****Professor - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia - Syria**
*****PhD student - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia - Syria**

دور القضاء في حماية الزراعة الشامية
من خلال وثائق المحاكم الشرعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

د. سمر بهلوان*

د. رامي الضللي**

بشار سعيد كامل***

(تاريخ الإيداع 6 / 5 / 2023. قبل للنشر في 16 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

تعتبر الزراعة عماد النشاط الإقتصادي في الفترة ماقبل الثورة الصناعية الاوربية، وماتزال معظم البلدان التي كانت تحت سيطرة العثمانيين تعتمد الزراعة كأس للنشاط الاقتصادي أو بشكل عام تتسم بالتخلف الصناعي بالمقارنة مع الدول الاوربية الغربية ولكن المناطق الخصبة تميزت بازدهار الزراعة، وهو ما انعكس ايجابا من ناحية تطورهاحرفيا وتجاريا، وحافظت دمشق عبر تاريخها على موقعها كمركز تجاري هام في المنطقة، يدعمها جملة من العوامل، فدمشق وما يحيط بها من أراضي زراعية خصبة أعطاها موقع الريادة في الإنتاج الزراعي، ويدعم الفلاح الدمشقي المدبر في عمله أمطار وفيرة وثلوج وأنهار سطحية أهمها نهر بردى الشهير بشهرة دمشق. وهذه الوفرة الزراعية دعمت الكثير من الحرف والصناعات التي باتت تقليدية في هذه المدينة العريقة، ويتوج هذه الأعمال ما عرف به أهل دمشق في مجال التجارة حيث ذاع صيتهم وباتوا مركزاً تجارياً للمنتجات الدمشقية ولمنتجات البلاد المحيطة وحتى البلاد البعيدة. ولكن هذا الواقع تبدل منذ مطلع القرن الثامن عشر فقد وقعت دمشق تحت تأثير كتلة من التعقيدات، أهمها الامتيازات الأجنبية التي كانت في تزايد مستمر بسب ضعف الدولة العثمانية ووقوعها تحت التأثير الأوروبي المتصاعد، وربما أسوأ تلك التعقيدات هي السلطة الحاكمة والطبقات المسيطرة على المجتمع على مدى قرون من الزمن وكل محاولة للإصلاح كانت تتحول إلى فرصة جديدة لتلك الطبقات لفتح صراع جديد على الملكية وما تدره من ثروة على حساب باقي فئات المجتمع، فوقع الفلاح الدمشقي تحت ضغط الضرائب الفاحشة والاتاوات وتعديات الملاك والعساكر ودخل في صراع محموم على الملكية الزراعية وصراع على مصادر المياه ودخل في متاهة الديون والفوائد الباهظة حتى بات وجوده على هذه الأرض مهدد بخطر بالغ، ولم يعد أمامه إلا اللجوء إلى القضاء في محاولة لرفع كل تلك المظالم عنه فهل وجد في القضاء الملاذ الآمن الذي يصون حقه ويوقف استغلاله ويحفظ له أرضه من خطر المصادرة بعد أن أثقلت كاهله الضرائب، اعتمادا على منهج البحث التاريخي وبدراسة عدة نماذج من ارشيف وثائق المحكمة الشرعية في دمشق تبين لنا محدودية فاعلية القضاء العثماني في تحقيق تلك الغاية.

الكلمات المفتاحية: القضاء العثماني– الزراعة الشامية– دمشق– الضرائب

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

*أستاذ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

**أستاذ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

***طالب دكتوراه – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

مقدمة:

شهدت أوروبا بعد مرور النصف الأول من القرن الثامن عشر حدثين فاصلين في التاريخ، الأول هو الثورة الفرنسية التي بدأت عام 1789م وامتدت حتى عام 1799م وانتهت بإسقاط الملكية الفرنسية وإعلان الجمهورية ووصلت القوى السياسية الجديدة إلى مركز الحكم في فرنسا. أما الحدث الثاني فهو انطلاق الثورة الصناعية من المملكة المتحدة البريطانية والتي استغرقت قرن من الزمن يبدأ من عام 1750م وحتى 1850م. فهذين الحدثين غيرا أوروبا من كل النواحي السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية وباتت أوروبا قوة صاعدة هائلة منظمة سياسياً ومنتعشة اقتصادياً ومتطورة علمياً تدفعها الحاجة للمواد الأولية والبحث عن سوق لمنتجاتها نحو العالم الخارجي ولاسيما المنطقة العربية التي طالما دفعت ثمن التغيرات في أوروبا والتي طالما كانت محط الأطماع الأوربية. بينما كانت المنطقة العربية ترزح تحت الاحتلال العثماني المتخلف وتديرها أجهزة متعفنة فتك الفساد بأسسها ويحكمها فئات طامعة بكل شيء حتى لقمة العيش التي بات الشعب عاجزاً عن تأمين ما يسد الرمق، وأما الخسائر العسكرية والضعف الداخلي وتحت الضغط الغربي اختار السلاطين القرنين الثامن والتاسع عشر الإصلاح كعنوان جديد في محاولة النهوض بالدولة العثمانية، وهكذا وقعت المنطقة العربية ولاسيما دمشق بين مطرقة فساد الولاة وتعديات العسكر وتسلط وظلم الاقطاعيين وسندان الامتيازات الاجنبية ومحاولتها نهب المنتجات الزراعية بسعر بخس والقضاء على الصناعات المحلية، وبما أن المنطقة العربية عموماً ودمشق خصوصاً هي منطقة زراعية وقع الفلاح الشامي تحت تأثير كل تلك التعقيدات التي انتجتها القوى المتصارعة على نهبه، ولم يبقى له إلا اللجوء إلى القضاء في محاولة لرفع الظلم والجور عن نفسه وعياله.

أهمية البحث وأهدافه:

اعتمد البحث بشكل جوهري على سجلات المحكمة الشرعية في دمشق والني تقدم صورة نقية وواضحة عن الأحوال الدمشقية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وتمتاز هذه السجلات أنها تقدم المعلومات دون تزيف أو تجميل أو مجاملة للسلطات الحاكمة. والوثائق محفوظة في دار الوثائق التاريخية بدمشق. وقد كتبت الوثائق بلغة عربية أقرب إلى العامية ولا تخلو من المصطلحات والعبارات العثمانية، كما لا تخلو من الأخطاء النحوية والإملائية، وقد تركت السنين المتراكمة أثرها على هذه الوثائق التي كتبت أساساً على ورق أصفر اللون، وبعض تلك الوثائق من الصعب قراءتها أو فهمها بشكل كامل. وتقدم وثائق المحكمة الشرعية بدمشق معلومات شديدة الغزارة عن المحاكم في دمشق خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وعن أسماء القضاة وتواريخ تسلمهم وتواريخ عزلهم وأسماء كبار الموظفين في الولاية من الوالي ومساعديه من مختلف الاختصاصات والقادة العسكريين ومواقعهم، وتقدم سيل من المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية في دمشق في تلك الحقبة وقضايا الزواج والطلاق والأعراس والمناسبات والعادات والتقاليد وطبقات المجمع، كذلك عن الأوضاع الاقتصادية التي هي موضوع البحث ولاسيما الزراعة وأسماء القرى وأبرز المنتجات الزراعية وأسماء الملاك وأنواع الملكية والمشكلات والصعوبات التي كانت تواجه الفلاح الدمشقي في ذلك الزمن، وتقدم الوثائق معلومات دقيقة عن الصناعات الشامية وأنواع الحرف وتنظيم تلك الحرف والقائمين عليها وعن التجارة وأسماء الأسواق وأصحاب الدكاكين وملكياتهم وتتناول التجارة الخارجية وأبرز البضائع التي كانت تصدر وإلى أين كانت تصدر. وقد حاولنا الاستفادة من قسم من هذه المعلومات لإعداد هذا البحث.

إشكالية البحث:

بسبب الأهمية البالغة للزراعة، فإن كل مايتعلق بها على درجه من الأهمية ولاشك أن مايتعلق بالناحية القانونية فيما يخص الزراعة يعتبر شديد التشابك لجهة حدود الأرض والمنازعات بين الفلاحين من جهة وبين كبار الملاك و الاقطاعيين من جهة أخرى، هل نجح القضاء في تحسين واقع الفلاح، هل نجح في فض المنازعات، هل كان للقضاء كلمة مسموعة عند كبار المتنفذين من الاقطاعيين؟ هل ساند القضاء الفلاحين في انتفاضهم في وجه الظلم ضد الاقطاع أم كان سندا للاقطاعي في مواجهة الفلاح؟ هل كان القضاء بمستوى التطورات المستمرة فيما يتعلق بتسعير المنتجات و تنظيم بيعها و انصاف العاملين بها بما يؤمن لقمة عيشهم؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج البحث التاريخي القائم على تحليل وثائق من المحكمة الشرعية لولاية دمشق في الفترة العثمانية و ذلك بالاستعانة بمعاجم عثمانية عربية لترجمتها وبالاستعانة بمعاجم لتوضيح المطلحات التي كانت دارجة في تلك الفترة وتمت مقارنة فحوى الوثائق ودراسة عدة وثائق عن حوادث متشابهة في عدة أماكن في الولاية الشامية من أجل الوصول الى معالجة أكثر واقعية وأقرب ماتكون لحقيقة الاحداث.

أولاً: أهمية الزراعة الشامية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر:

1- أهم المنتجات الزراعية وتوزعها في الريف الدمشقي:

دمشق محاطة بأراضي زراعية خصبة كانت العماد في قيام هذه المدينة الجميلة وازدهارها، وهذه البقعة تتميز بأمطار وافرة وأنهار جارية، أشهرها نهر بردى شريان الحياة في مدينة دمشق العريقة. وتدرج الريف الذي يتبع دمشق من السهل المنخفض إلى المرتفعات الشاهقة فتنوعت أنواع التربة وتنوعت المنتجات الزراعية، لتشكل حزمة غذائية متكاملة ترفد وتغذي دمشق وريفها بكل الغلات الزراعية الأساسية وحتى الكمالية. وقد وردت مئات الوثائق في المحكمة الشرعية في دمشق التي تؤكد انتشار هذه الزراعات وتطورها في الريف الدمشقي.

وعلى رأس هذه القائمة الحبوب بأنواعها وأهما القمح والشعير ومن ثم الذرة[1]، وفي دليل واضح على الوفرة الإنتاجية كانت الضرائب الكبيرة التي فرضت على قرى دمشق خلال فترة البحث، وعلى سبيل المثال لا الحصر: فرض على قرية الضمير 16 قنطار[2] من الشعير وعلى قرية كفر بطنا 10 قنطار من الشعير وعلى قرية دوما 18 قنطار من الشعير وعلى قرية جوبر 8 قنطار من الشعير وعلى قرية زملكا 6 قنطار من الشعير وعلى قرية المزة 15 قنطار من الشعير وعلى قرية داريا 24 قنطار من الشعير[3]. بينما فرض على قرية كفر بطنا 168 قنطار من التبن وعلى قرية دوما 298 قنطار من التبن وعلى قرية جوبر 84 قنطار من التبن وعلى قرية زملكا 147 قنطار من التبن وعلى قرية المزة 147 قنطار من التبن وعلى قرية داريا 588 قنطار من التبن[4]. حصلت المدعوة جوهر خان قادرون بنت أحمد أفندي المفتي بمدينة دمشق على غرارتين من الحنطة من قرية داريا في الريف الدمشقي في كل سنة بموافقة بنت عبد

[1]- القاسمي محمد سعيد وأخرون، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، ج2، ط1، دار طلاس، دمشق 1988م، ص 337.

[2]- قنطار: وحدة وزن رئيسية في مختلف الدول، ويسمى أحياناً بالقبان يساوي كوزن 100 رطل = 10000 دينار يساوي 43 كغم من الذهب. عامر محمود، المكاييل والأوزان والنقود، مطبعة ابن حيان، دمشق 1997م، ص 65.

[3]- الحجج الشرعية، فئة ج، رقم 38، عام 1171هـ-1758م.

[4]- سجل رقم 72 لسنة 1147هـ-1734م، صفحة رقم7، وثيقة رقم 11.

الله وأقر القاضي أبو بكر أفندي ذلك بكتاب خاص[5]. وبالإضافة إلى الحبوب كانت تزرع الخضروات المتنوعة في الريف الدمشقي ومنها البقوليات، كما زرعت الأشجار المثمرة كالزيتون والكرمة والتوت الشامي، ومن الزراعات الهامة المحدثة في ذلك الوقت زراعة التبغ.[6]

2- المواد الأولية الزراعية ودورها في الصناعات الشامية:

شكلت الزراعة الرافد الأساسي للكثير من الحرف والمهن وأمدت الصناعات الدمشقية بالمواد الأولية:

- العطارة: فقد زود الريف الغني بالأعشاب والزهور والورود هذه الحرفة بالكثير من المواد، واشتهر الكثير من العطارين الدمشقيين وكانت مهنة مستقلة لها مشيختها الخاصة. ومن مشايخها في فترة البحث العطار باشي الحاج عبد الكريم بن الشيخ عبيد.[7]

- الغزل والحياكة ومنها حياكة الحرير الطبيعي الذي ينتج من تربية دودة القز التي تقتات على أوراق التوت، وأشجار التوت كانت منتشرة في قرى كثيرة تتبع مدينة دمشق، حيث يقوم سكان الريف ولاسيما النساء بتربية دودة القز لتوريد الحرير إلى المدينة. أحضر السيد أسعد بن عبد الحي كلاً من مريم بنت عبده وهيلانة بنت جرجس وكاتبة بنت حنا وأدعى عليهم لدى القاضي عبد الله أفندي، بأنه سلم المدعوة مريم رطلا من الحرير الطبيعي من الإنتاج المحلي لتقوم بغزله وتصل قيمة الحرير إلى 40 غرشاً، وبعد مضي ثلاث أشهر لم تكن فد أنجزت العمل.[8]

- المطاحن: حيث كان ينقل القمح المنتج في الريف إلى المطاحن لإنتاج الطحين والبرغل. ومن وجهاء مهنة الطحانة في دمشق خلال فترة البحث ورد أسم عبد الله بن محمد السابحة.[9]

- الأفران التي كانت منتشرة في الأحياء الدمشقي[10] . شهد وكيل الحاج أحمد باشا والي الشام وهو محمد أسعد أفندي لدى القاضي محمد سعيد الحنبلي أن الحاج أحمد باشا وقف ما هو في ملكه الشرعي والذي اشتراه من محمد أفندي ابن المرحوم أحمد آغا وذلك جميع الدار ظاهر دمشق ..... والفرن الذي يعرف بالفرن الوسطاني الواقع في باب البريد[11]. باع الشيخ عبد الرحمن السفرجلاني بالوكالة عن الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي لدى القاضي محمد أفندي لكلاً من الشيخ محمد طاهر أفندي والشيخ مصطفى أفندي ما يلي: جميع الكتب ....وجميع العقارات .. دار في الصالحية ... والفرن الواقع في سوق الفراديس.[12]

- معاصر الزيت التي كانت تعصر الزيتون المنتج في الريف الدمشقي، حيث أوقف سليمان بن ميخائيل بن آسيا عند القاضي أسعد الحلبي وهو بصحة وسلامة نصف ما يملكه من أشجار في الأرض المعروفة بحقول النصارى والواقعة في قرية زملكا في الريف الدمشقي، والأشجار هي نوعان أشجار الزيتون وأشجار الحور.[13]

---

[5]- سجل رقم 18 لسنة 1101هـ-1689م، صفحة رقم 68، وثيقة رقم 103.

[6]- كرد علي محمد، خطط الشام، ج4، مطبعة المفيد، دمشق 1928، ص164.

[7]- سجل رقم 13 لسنة 1178هـ-1764م، صفحة رقم 107، وثيقة رقم 239.

[8]- سجل رقم 122 لسنة 1165هـ-1752م، صفحة رقم 52، وثيقة رقم 30.

[9]- سجل رقم 168 لسنة 1175هـ-1761م، صفحة رقم 70، وثيقة رقم 181.

[10]- القاسمي وأخرون، مرجع سابق، ص 121.

[11]- سجل رقم 231 لسنة 1210هـ-1795م، صفحة 116، وثيقة 110.

[12]- سجل رقم 56 لسنة 1142هـ-1729م، صفحة، 138، وثيقة 427.

[13]- سجل رقم 93 لسنة 1151هـ-1738م، صفحة رقم 163، وثيقة رقم 272.

– صناعة الصابون وهي من الصناعات العريقة في دمشق، والتي تعتمد على بشكل رئيسي على الزيت ومادة القلي وهما من انتاج الريف الدمشقي. حضر وكيل السيد عبد الباقي بيك صاحب الزعامة في قرية معضمية جيرود المدعو أبي بكر أفندي لعند القاضي وأدعى على أمين مقاطعة القلي بطلب الزيادة من أهالي القرية، علماً أنهم دفعوا كامل الكمية المفروضة عليهم، وهي 400 قنطار من مادة القلي وهي نفس الكمية المفروضة عليهم بالأمر السلطاني الشريف، فقرر القاضي ضرورة الالتزام بالأمر السلطاني ومنع طلب الزيادة.[14]

وكان سكان الريف يعتمدون على تربية الحيوانات إلى جانب الزراعة[15]، وكانوا يمدون دمشق بالمنتجات الحيوانية من ألبان وأجبان ولحوم وجلود وهذا خلق مجموعة من المهن والحرف:

– اللحامين والقصابين: حضر 17 رجل من طائفة اللحامين بدمشق لدى القاضي مصطفى أفندي وحضر القصاب باشي الجديد المعين من قبل الوالي الشام عثمان باشا وأن يكون على الطريق المستقيم، وقبل الحاضرون منه ذلك وتعهدوا على تنفيذ تعليماته هم ومن يتبعهم من اللحامين، وقد تم ذلك بحضور أمين جاويش سراي الشام جعفر آغا بن عمر آغا.[16]

– الدباغة: حيث كان يتم دباغة جلود الحيوانات، حضر السيد هاشم بن محمد أخ بابا برفقة مجموعة من دباغي الحور بدمشق لدى القاضي عثمان أفندي وأحضروا معهم مجموعة من طائفة البوابيجية بدمشق ومجموعة من طائفة السيورية بدمشق ومجموعة من طائفة الجراكسية بدمشق ومجموعة من طائفة القلاشينية بدمشق ومجموعة من طائفة السروجية بدمشق. وادعى السيد هاشم على بقية الطوائف بأنهم يقومون بدبغ جلد الحور وهي صنعة خاصة بطائفته فقط.[17]

– الصباغة: وهي من المهن الهامة في دمشق حتى أنه كان لها سوق خاص بها، أدعى الشيخ إبراهيم بن يوسف السعدي متولي الأوقاف في الجامع الأموي بدمشق على الشيخ زكريا بن مصطفى شيخ طائفة الصباغين بدمشق سابقاً لدى القاضي إبراهيم أفندي، حيث قال أن المدعى عليه يقيم بحانوت بسوق الصباغين قرب الجامع الأموي بدون عقد إيجار، وطالبه بإعادة الحانوت إلى وقف الجامع الأموي.[18]

– صناعة الأحذية: وكانوا يلقبون بالقوافين وتعتمد هذه الصنعة بشكل رئيسي على جلود الحيوانات ولهم مشيخة خاصة بهم حالهم حال بقية المهن. رفض القاضي العام بدمشق الدعوى المقدمة من قبل الحاج محمود للحصول على مشيخة القوافين والذي يطالب بها بناءً على أمر شريف سلطاني. وأقر مصطفى أمين الحاج عبد الحق أفندي والذي حصل على المشيخة بناء على أمر قائمقام الوالي. وذلك بعد أن طلب القاضي نقيب القوافين ومجموعة من القوافين. وقد شهد الجميع أن الحاج محمود ما يزال صغيراً في السن والخبرة على عكس الشيخ عبد الحق صاحب الباع الطويل وصاحب سمعة حسنة بين أبناء مهنته.[19]

كما كان الريف يزود المدينة بالوقود الرئيسي في تلك المرحلة وهو الحطب الذي يستخدم في الصناعة والطبخ والتدفئة ويشكل مصدر الطاقة لكثير من المهن مثل الحمامات التي تذخر بها مدينة دمشق، مثل حمام نور الدين الشهيد وحمام

---

[14]– سجل رقم 18 لسنة 1100هـ–1689م، صفحة رقم 35، وثيقة رقم 44.

[15]– أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنسيق محمود الانصاري، ج2، مؤسسة الفيصل للتمويل، استانبول 1988م، ص 577.

[16]– سجل رقم 13 لسنة 1178هـ–1764م، صفحة رقم 114، وثيقة رقم 258.

[17]–سجل رقم 29 لسنة 1119هـ–1708م، صفحة رقم 139، وثيقة رقم 287.

[18]– سجل رقم 52 لسنة 1138هـ–1725م، صفحة رقم 58، وثيقة رقم 165.

[19]– سجل رقم 61 لسنة 1143هـ–1730م، صفحة رقم 66، وثيقة رقم 561.

الراهب وحمام العيلاني وحمام الذهب وحمام العتيق وحمام الملكة وحمام السلطان وحمام الخياطين وحمام السروجي وحمام الزين وحمام الصفي وحمام الحبس وحمام الطوايف وحمام النايب وحمام الجديد بالميدان وحمام الزرافيرية وحمام القيمرية وحمام القاري وحمام الرقاوي وحمام القاضي وحمام طالع القبة وحمام الناصري الجواني وحمام البيمارستان وحمام سنقر وحمام القيشاني وحمام ركاب وحمام الورد وحمام البكري وحمام السنانية وحمام الدرب وحمام الذهبية وحمام التوتة وحمام الجديد بالقماحين وحمام أسامة وحمام الناصري البراني تحت القلعة وحمام ابن عبدي وحمام السكاكري وحمام القناطر وحمام منجك وحمام الخراب الجديد وحمام السلسلة الصغير وحمام السلسلة الكبير وحمام قجماس وحمام الأمير علي وحمام الخانجي وحمام الميدان وحمام الغواص وحمام البابين.[20]

3- دور الزراعة في دعم التجارة الشامية:

وشكلت الزراعة والمنتجات الريفية حجر الزاوية في النشاط التجاري، حيث اعتمد التجار الدمشقيون أصحاب الصيت التجاري منذ فجر التاريخ على المنتجات الريفية بشكل رئيسي. وانقسمت التجارة إلى نوعين داخلة وخارجية:[21]

- التجارة الداخلية والتي تمثلت بالأسواق الدمشقية التي كان يتم نقل البضائع من الريف إليها، وقد كانت هذه الأسواق متنوعة وانفرد الكثير منها باختصاص معين[22] وعلى سبيل المثال:

- سوق الحرير، توجه كلاً من كاتب المحكمة والكشاف بدمشق محمد أمين الأيوبي والمعمار باشي بدمشق عبد الوهاب بشه والمعمار باشي سابقاً أحمد بشه والقلفات نعمة الفكاك والقلفات منصور بن الدباس والقلفات جرجس، بعد أخذ الإذن من القاضي مصطفى أفندي إلى حمام القيشاني بسوق الحرير.[23]

- سوق الغنم، توجه الكشاف بدمشق خليل أفندي بإذن القاضي أبي بكر أفندي، للكشف على مئذنة الشيخ حسن جباوي الواقعة في سوق الغنم.[24]

- سوق القطن، أدعى مجموعة من القطانين بسوق القطن بدمشق لدى القاضي حسن أفندي على سلمان آغا بن عبد الله، بأنه يحاول منعهم من وزن القطن المغزول في دكاكينهم سواء في سوق القطن أو بسوق العصر الواقع في الميدان، علماً أن العادة القديمة كانت على هذا النحو، فرد المدعى عليه بأنه كلف بوزن القطن بموجب براءة سلطانية، فأبرز القطانين فتوى المفتي إسماعيل أفندي التي تسمح لهم بالوزن كلاً في دكانه، وحكم القاضي بالفتوى وعدم التعرض للقطانين من قبل سلمان آغا.[25]

- سوق البزورية، لدى القاضي العام بدمشق أشهد على نفسه الوزير أسعد باشا العظم أنه وقف ما هو في ملكه الشرعي في تاريخه وذلك جميع القاسارية بعد أن أصبحت خالية بعد أن أزال الأنقاض التي كانت موجودة، وقد ضم إليها الدارين الملاصقين للقاسارية من جهة الغرب، كما ضم إليها أربع حوانيت بسوق البزورية.[26]

- سوق الخياطين، حضر الحاج مبارك بن أحمد القسطيطي وأحضر معه مجموعة من المغاربة لدى القاضي إبراهيم أفندي وأدعى عليهم وقال أنه يعمل بواب في خان الجوخية في سوق الخياطين.[27]

---

[20]- سجل رقم 64 لسنة 1145هـ-1730م، صفحة رقم 221، وثيقة رقم 438.

[21]- أوغلي خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، استانبول 2000م، ص241.

[22]- نعيسة يوسف، مجتمع مدينة دمشق 1772-1840م، ج1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1986م، ص 99.

[23]- سجل رقم 64 لسنة 1145هـ-1730م، صفحة رقم 221، وثيقة رقم 438.

[24]- سجل رقم 18 لسنة 1101هـ-1690م، صفحة رقم 156، وثيقة رقم 243.

[25]- سجل رقم 20 لسنة 1110هـ-1698م، صفحة رقم 311، وثيقة رقم 104.

[26]- سجل رقم 139 لسنة 1166هـ-1753م، صفحة رقم 56، وثيقة رقم 72.

– سوق الخفافين[28]، عين القاضي العام بدمشق الشام المدعو محمد الجلبي[29] بن الحاج إسماعيل في وظيفة التولية على الصحون والقازانات في سوق الخفافين .[30]

– سوق ساروجا، أرسل القاضي العام بدمشق كاتبه وعدد من المساعدين إلى محلة ساروجا بسبب شكوى من الأهالي .[31]

– خان التتن، ادعى عثمان آغا بن محمد ضابط مقاطعة التوتن بدمشق لدى القاضي عثمان أفندي على الحاج أحمد بركات وهو ممن يستوردون التوتن إلى دمشق، بأنه كان يدفع لعثمان آغا 6 غروش عن كل حل من التوتن مقابل رسوم الجمارك عند وصل التوتن إلى خان التوتن بدمشق.[32]

– سوق السباهية، حضر السيد مصطفى جلبي شيخ سوق السباهية بدمشق لدى القاضي العام بدمشق وكان برفقته مجموعة من أعيان التجار في سوق السباهية كما أحضروا معهم السيد محمد آغا المتولي على تكية المرحوم شمسي أحمد باشا، وأخبر السيد مصطفى والبقية القاضي بأن سوق السباهية هو ضمن أوقاف التكية المذكورة، وإن في السوق حوانيت بحاجة للترميم بإضافة إلى ضرورة تجديد الجسور الخشبية في سقف السوق خوفاً من تساقطها على المارة.[33]

– سوق باب الجابية، ادعى الشريف سليمان بن الحاج محمود عند القاضي عثمان أفندي على الحاج إبراهيم بن أحمد القبوقولي بأن له مبلغاً من المال عند المدعو عبد الله وهو رفيق الحاج إبراهيم. وإنه طالبه به يوم أمس عند الغروب في سوق باب الجابية.[34]

أما التجارة الخارجية فقد اعتمدت بشكل كبير على المنتجات المحلية التي تقوم على المواد الخام المحلية بإضافة إلى المواد الأولية المستوردة. وقد زود الريف أيضاً هذه التجارة بالجمال التي تحمل الناس والبضائع سواء للتجارة أو للذهاب بقافلة الحج الشامي الذي كان نشاط رئيسي ديني وتجاري، لدى القاضي أحمد أفندي أفر مجموعة من سكان قرى ناحية حوران إقراراً شرعياً في مجلس الحكم وبشهادة الشهود أنهم قبضوا مبلغ 29000غرشاً من والي دمشق إسماعيل باشا العظم، وهي أجرة ألف جمل أي جرة الجمل 29غرشاً، وذلك لحمل الوالي ورجاله وكل أمتعتهم برفقة قافلة الحج الشامي[35]. حضر مجموعة من الحجاج لدى القاضي العام عثمان أفندي وقالوا: إنهم خرجوا من ديارهم بهدف الحج، وعند وصولهم إلى منطقة مشهورة بالسويدية وهي تتبع لمدينة حماة، هجم عليهم مجموعة من اللصوص وقطاع الطرق وسلبوا منهم ما كان معهم، حيث أخذوا حل من الزعفران ثمنه 500غرش من الحاج محمد بن علي و 16 بغلاً و4 أكاديش ثمنها 1000غرش من الحاج محمد بن الوالي كما أخذوا حل من الشال ثمنه 300غرش من الحاج بني بن محمد وحلان من الشال وفرس ثمنهم 500غرش من الحاج علي بن حسن وحل من الشال ثمنه 200غرش من الحاج

---

[27]– سجل رقم 59 لسنة 1140هـ–1728م، صفحة رقم 236، وثيقة رقم 464.

[28]– الخف ج أخفاف وخفاف: ما يلبس بالرجل. الخفاف: بائع الأخفاف. المنجد في اللغة والأعلام، ط19، دار المشرق، بيروت 1992م، ص 188.

[29]– لقب تكرر كثيراً في الوثائق والجلبي: السيد، المولى، القارئ، المحترم. عامر محمود، قاموس اللغة العثمانية، ط1، دار الصفدي، دمشق 2002م، ص 155.

[30]– سجل رقم 82 لسنة 1136هـ–1723م، صفحة رقم 74، وثيقة رقم 193.

[31]– سجل رقم 52 لسنة 1137هـ–1725م، صفحة رقم 39، وثيقة رقم 122.

[32]– سجل رقم 49 لسنة 1159هـ–1746م، صفحة رقم 26، وثيقة رقم 46.

[33]– سجل رقم 18 لسنة 1100هـ–1689م، صفحة رقم 43، وثيقة رقم 65.

[34]– سجل رقم 29 لسنة 1119هـ–1707م، صفحة رقم 8، وثيقة رقم 20.

[35]– سجل رقم 49 لسنة 1137هـ–1725م، صفحة رقم 304، وثيقة رقم 879.

محمد بن عثمان وحل من الشال ثمنه 250غرش من الحاج يوسف بن فضلي بإضافة إلى بغل ثمنه 60غرش وحل من الشال ثمنه 500غرش للحاج محمد بن الكنغرلي[36].وقد كانت هذه التجارة موجهة إلى الولايات المحيطة بدمشق مثل مصر، في شهر جمادى الأول اقر السيد يوسف بن الحاج صالح الطرابلسي أن للسيد أحمد بن حمدان العاتكي وهو من تجار مدينة دمشق مبلغ وقدره 1698 ريال في ذمته، وهذا المبلغ هو عبارة عن ثمن البضائع التي أرسلها السيد أحمد عن طريق إبراهيم الريس إلى القاهرة وباعها السيد أحمد بن يوسف، والبضاعة تشمل 29 ثوب عنايات ملونة و60 ألاجة ملونة و14 ثوب عنايات كوزاي و19 ثوب عاتكي أبيض و13 شوال تحتوي 16.5 قنطار بالدمشقي من زر الورد وغيرها.[37]

ثانياً: تنظيم الري:

اعتمد الريف الدمشقي في ري الأشجار والمزروعات الموسمية بشكل رئيسي على نهري بردى والأعوج بإضافة إلى الينابيع في بعض القرى، وكان يتم توزيع المياه بين القرى بالتناوب وفق العرفة والعادة، وكثيراً ما حدثت خلافات كبيرة على توزيع حصص المياه بين القرى[38]، ووثائق المحكمة الشرعية بدمشق تذخر بالكثير عن تللك الخلافات التي حرص القضاء على حلها. مثل وثيقة حول توزيع مياه نهر الأعوج: حيث اجتمع ممثلين عن قرى (كناكر وداريا وسعسع النفور ورجم الحيات وشقحب والجديدة والمعضمية وصحنايا والحسينية) في قرية سعسع عند نهر الأعوج بحضور الكشاف بدمشق علي أفندي والمندوب عن علي آغا متسلم دمشق علي آغا والحيسوب بدمشق حنا بن نعمة وعبد المحسن بشه بن الحاج محمد معمار باشا وغيرهم وذلك تم بإذن من القاضي العام محمد أفندي. وقد وجدوا كسور جديد بالنهر قام بها سكان سعسع كما أغلقوا النهر بالقش لصالح قريتهم، واكد المندبون عن القرى المذكورة سابقاً، أن سكان سعسع قاموا بهذا الفعل لزيادة حصتهم من مياه الري، لذلك طالبوا الكشاف بقع ماء النهر ووزنه وذرعه. فسد ماء النهر وأمر الشكاف كلاً من المعمار والحسيوب أن يزنوا ماء النهر ويذرعوه داخل القبة، وتم توزيع المياه بالعدل على كافة القرى. كما تم هدم بسط[39] قرية رجم الحيات الذي كان مكسر وأعادوا بناءه، وتم فتح طاقة لجامع قرية كناكر، كما تم ترميم بسط قرية النفور. وقد تم ذلك كله بحضر جمع من المشايخ والعلماء، وبلغ القاضي العام بدمشق بكل ما حدث، فأمر بتسجيله في المحكمة.[40]

ثالثاً: نظام الملكية في ولاية دمشق خلال القرنين الثامن والتاسع عشر:

اعتمد العثمانيون نظام الإقطاع العسكري، وإن لم يشمل جميع الولايات العثمانية فقد كانت دمشق ضمن هذا النظام[41]، وبناءً عليه قسم العثمانيون الأراضي إلى ثلاث أقسام ويقدم صاحب الإقطاع الخدمات العسكرية للدولة في زمن الحرب من إيرادات اقطاعه:

- تيمار للإقطاع الذي يصل إنتاجه إلى 20 ألف أقجة.
- زعامت للإقطاع الذي يزيد إنتاجه عن 20 ألف أقجة.

---

[36]- سجل رقم 29 لسنة 1119هـ-1707م، صفحة رقم 82، وثيقة رقم 109.

[37]- سجل رقم 63 لسنة 1141هـ-1729م، صفحة رقم 65، وثيقة رقم 170.

[38]- صياغة نايف، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرة التاسع عشر، دمشق 1995م، ص 67.

[39]- البسط: فتحة في النهر، ويعد لسقاية البستان، يقابله الطالع في المنزل ويطلق كذلك على فرع النهر في أصله. خير صفوح، مدينة دمشق، دراسة في جغرافية المدن، دمشق 1983م، ص 487.

[40]- سجل رقم 32 لسنة 1124هـ-1712م، صفحة رقم 207، وثيقة رقم 561.

[41]- الشناوي عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، القاهرة، 1980م، ص 133.

– الخاص للإقطاع الذي يزيد إنتاجه عن 100 ألف أقجة[42]. ووثائق المحكمة الشرعية بدمشق تعج بالوثاق عن انتشار هذه الاقطاعات في دمشق مثل:

– حضر جماعة من أهالي قرية حران العواميد في الريف الدمشقي وبلغ عددهم عشرون وأحضروا معهم فخر الأقران السيد محمد بيك بن أحمد صاحب التيمار في قرية حران واتفقوا معه على ما يلي: أن يدفعوا له كل سنة كمية من الحنطة تبلغ 13 غرارة وأربعة أكيال ومن الشعير 26 غرارة و8 أكيال، وهذه الكمية هي بدل العشر الوارد في الدفاتر السلطانية. وأن يتعهدوا بدفع الضرائب الأخرى مثل رسم العداد ورسم العروس وغيرها من الضرائب التي أقرتها الدولة، واتفقوا على تعيين صوباشي يرضى عنه التيماري وأهالي القرية مقابل دفع الأهالي مخصصات الصوباشي من أموالهم الخاصة .[43]

– في ديوان دمشق المحروسة وبحضور والي دمشق الشام عثمان باشا الوزير ومجموعة من الأعيان وفي مقدمتهم: ترجمان الديوان محمد آغا وكتخذا [44]جاويشية محمد آغا وكاتب العربي مصطفى أفندي وأمين الجاويشية عمر آغا، وحضر صاحب الزعامة بقرية خيارة نوفل في الريف الدمشقي فخر الأعيان خليل آغا بن رجب آغا وحضر دزدار قلعة دمشق فخر الأعيان محمد آغا بن إبراهيم آغا. وكان في دعوى خليل آغا على الدزدار محمد آغا أن قرية خيارة نوفل تحت إشرافه يزرع ويجني غلاتها وهي عشرين فدان موزعة بين خليل آغا صاحب الزعامة 14.5 فدان ووقف لالا مصطفى باشا 4 فدان ووقف المدرسة الصابونية 1.5 فدان. وأن محمد آغا لا يدفع القسم والعشر الواردة في الدفاتر السلطانية والفتوى الصادرة سنة 1111هـ. وكان رد محمد آغا أنه وسكان القرية يدفعون 25 غرش عن كل فدان أرض يتم زراعته لصالح صاحب الزعمة وأصحاب الوقفين الواردين سابقاً بدلاً عن القسم. فألزم القاضي محمد آغا بدفع القسم والعشر كما وردت في الدفاتر السلطانية والفتوى.[45]

وفي أواخر القرن السابع عشر أقر نظام المالكانة الذي يقوم على منح الإقطاع عن طريق المزاد العلني لشخص مدى الحياة مقابل مبلغ سنوي محدد[46].ومن الأمثلة على انتشار هذا النوع من الملكية في الريف الدمشقي. لدى القاضي العام محمد أفندي وبحضور مندوب والي دمشق (نصوح باشا) حضر جماعة من فلاحين في قرية الغزلانية الواقعة في الريف الدمشقي للدعوى على صاحب المالكانة في القرية، وحضر بالنيابة عنه أبنه محمد أفندي بن محمد مراد أفندي النقشبندي. وكان فحوى الدعوى أنهم كانوا يدفعون 400 غرش فضية للميري تسلم لصاحب الأستاذية في القرية بإضافة إلى 200 غرش يدفعونها له خاصةً. ولكن عندما تحولت القرية إلى نظام المالكانة صار يطالبهم بدفع ضريبة من نوع قسم الثلث، وكان رد محمد أفندي أن والده كان يسامح أهل القرية بسدس المبلغ لأنه يأخذ قسم من الثلث والقرية مكلفة بدفع قسم من النصف بحسب الدفتر السلطاني، وطالب الفلاحون بإحضار الدفتر السلطاني. وتم جلب الدفتر بعد موافقة الوالي وتبين أن القرية مكلفة بدفع قسم من النصف.[47]

---

[42] ياغي إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الحيث، مكتبة العبيكان، 1998م، ص87.

[43]– سجل رقم 29 لسنة 1119هـ–1707م، صفحة رقم 13، وثيقة رقم 30.

[44]– كتخذا: لقب وظيفي ينطق بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء في التركية "كتخذا" من الفارسية كدا خدا وهي تتكون من مقطعين كدا بمعنى البيت وخدا بمعنى الرب والصاحب فالكتخذا في الأصل هو رب البيت، يطلقها الترك على الموظف المسؤول والوكيل المعتمد والأمين والعريف والنقيب والرئيس. بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية، دار الغريب، القاهرة 2000م، ص 144.

[45]– سجل رقم 46 لسنة 1135هـ–1723م، صفحة رقم 1256، وثيقة رقم 515.

[46]– مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م، ص 187.

[47]– سجل رقم 32 لسنة 1124هـ–1712م، صفحة رقم 201، وثيقة رقم 552.

رابعاً: دور القضاء في حماية الزراعة والمزارعين:

عمل القضاء دوراً رائداً في فض المنازعات بين الفلاحين سواء داخل القرية نفسها أو بين القرى المتجاورة وفي وثائق المحكمة الشرعية بدمشق عدد ضخم من الوثائق التي تثبت هذا الدور الذي قام به القضاء. أدعى لدى القاضي العام بدمشق محمد أفندي مجموعة من سكان قرية المزة على أشخاص من قرية كفرسوسة، بأن الأخيرين يملكون قطعة أرض في قرية المزة ولا يدفعون ما يترتب عليهم من ضرائب، وعند سؤال المدعى عليهم كان جوابهم بأنهم تلك الضرائب مع سكان كفرسوسة وبأن هذا الموضوع قديم وقد صدر فيه حجة شرعية تعفيهم من دفع تلك الضرائب في المزة. فقرر القاضي وعملاً بالفتوى الشرعية ضرورة عدم مطالبة أهل كفرسوسة من قبل أهل المزة، لأن الضرائب نوعين نوع يدفع عن الأملاك أما النوع الأخر يدفع عن النفوس.[48]

كما عمل القضاء على حماية السكان والفلاحين من ظلم العسكر مثل وثيقة . حضر الحاج شاهين آغا بن محمد ضابط مدينة بعلبك إلى مجلس القضاء بدمشق وأدعى على الحاضرين معه وهم من سكان بعلبك وفي مقدمتهم الحاج سليمان بن أبو القوش والحاج حسن بن النقروف والحاج إسماعيل بن إبراهيم، بأنهم متأخرين عند سداد بقية ضرائب سنة 1119هـ-1707م بمبلغ 5000 غرش. وهذا المبلغ هو بقية ضرائب المحلات التجارية في بعلبك[49] البالغ 3500غرش وكذلك بقية خراج البساتين في بعلبك البالغ 1500غرش. وقد كان جواب المدعى عليهم بأنهم دفعوا كافة الضرائب عن سنة 1118هـ-1706م وهي خراج البساتين والكروم والجوز وعَداد المعزَ والنحل ومال الاحتساب ومال الحياك والقصابين والدباغين والطواحين والتتن ورسم الزواج فضلاً عن أموال الميرة والرسوم الأخرى. وفوق ذلك أخذ منهم الحاج شاهين مئة دالية من العنب فوق المعتاد. وقد أقر الحاج شاهين بذلك وكانت حجته بأنه أخذ الزيادة التي كان يأخذها ضابط بعلبك السابق محمود آغا. فأجابه المدعى عليهم بأن محمود آغا كان يأخذ هذه الزيادة بدون وجه حق ولم تكن تدفع سابقاً. عند ذلك قرر القاضي منع ضابط بعبلك الحاج شاهين عن أخذ أي زيادة عن الضرائب والرسوم المعروفة. كما تصدى القضاء لطمع وظلم الأقطاعين من أصحاب الزعامة والتيمار في القرى. مثل ما ورد في أحد الوثائق: حيث أدعى سكان قرية حرنة في لريف الدمشقي لدى القاضي عثمان أفندي على كلاً من صادق آغا بن أحمد آغا الناشف صاحب الزعامة في قرية حرنة وحسين آغا صاحب التيمار في القرية نفسها، بأنهم يطالبون سكان القرية بزيادة على المبلغ الذي يدفع سنوياً منذ زمان طويل ويبلغ 70غرش، وقد أقر حسين آغا وصادق آغا بذلك بذريعة ورود ضرائب أخرى في الدفاتر السلطانية. فكان قرار القاضي بعد أخذ الفتوى الشرعية من المفتي محمد بن أبي الصفا أفندي لصالح سكان القرية ورفض طلب أي زيادة على المبلغ المقطوع[50]. وفي وثيقة أخرى: ادعت مجموعة من سكان قرية السبينة الصغرى في الريف الدمشقي لدى القاضي مصطفى أفندي على ولدي صاحب الزعامة في القرية المرحوم محمد آغا وهما درويش آغا وصالح آغا، أنهما يأخذان من سكان القرية خلال العامين السابقين نصف المحصول بإضافة إلى مبالغ أخرى مثل ثمن حصان ودخانية وغيره، وهذا مخالف للأمر السلطاني الذي يمنح أصحاب

[48]- سجل رقم 32 لسنة 1124هـ-1712م، صفحة رقم 131، وثيقة رقم 344.

[49]- ضرائب المحلات التجارية في هذه المرحلة كثيرة مثل: رسوم فتوح بندر ومباشرة حمام وعيدية وخميسية. عوض عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعرف بمصر، القاهرة، ص 165.

[50]- سجل رقم 29 لسنة 1119هـ-1707م، صفحة رقم 94، وثيقة رقم 150.

الزعامة العشر[51]. وقد أجاب المدعى عليهم أن ما يطالبون به سكان القرية هو بمثابة تعويض عن الخسائر في حصتهم نتيجة إهمال الفلاحين وتقاعسهم عن العمل. وهذا ما نفاه سكان القرية المذكورة وطالبوا بتنفيذ ما تنص عليه البراءة السلطانية والتي تشملهم مع قرى أخرى هي ضمن زعامة المرحوم محمد آغا بن سليمان الزمان مثل قرية جسرين وغيرها. فقرر القاضي وبعد أخذ الفتوى الشرعية من مفتي دمشق الشام بمنع كلاً من درويش آغا وصالح آغا من مطالبة سكان قرية السبينة الصغرى بأي زيادة عن العشر[52]. ورغم محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية والتي تمثلت في إدخال نظام المالكنة على نظام الملكية في الولايات العثمانية، لم ينعم الزراع في الريف بمكاسب هذا التجديد، وكان على القضاء التصدي لطمع أصحاب المالكانات، مثل الوثيقة التالية: حضر لدى القاضي بدمشق مجموعة من سكان قرية الجديدة في الريف الدمشقي وادعوا على صاحب المالكانة في قريتهم علي آغا. بأن مالكانته تبلغ 3 قيراط من مساحة القرية البالغة 24 قيراط، وأنهم يدفعون له سنوياً عشر الخراج من الزرع والأشجار والطواحين بإضافة إلى أموال الميرة وهي مبلغ مقطوع متفق عليه يبلغ 105غروش، ولكنه أصبح يأخذ سنوياً مبلغ 100غرش زيادة على أموال الميرة بإضافة إلى 120غرش يومية و25 غرش من دخل الطواحين و57 غرش من الأغنام، وفوق ذلك يستولي بالقوة على عدد من الماعز وكميات من البرغل. وأخذ منهم مبلغ 400غرش لشراء هدية لوالي طرابلس، كما عاقبهم بعد عودته بدفع 500غرش لاتهامه لهم بنشر خبر موته في طرابلس. وكان قرار القاضي لصالح سكان القرية وإلزام علي آغا بعدم أخذ زيادة عن العشر والمبلغ المقطوع.[53]

خامساً: فشل القضاء في حماية الزراعة الشامية:

عمل القضاء كما ذكرنا سابقاً على حماية الزراعة والمزارعين وحاول إيجاد حلول فيها شيء من العدالة وسط الدولة العثمانية الظالمة ولكنه أخفق وتتضح معالم الفشل من خلال مصائب كثيرة لحقت بأبناء الريف الدمشقي، مثل انتشار ظاهرة الدين بالفائدة وبالفائدة الباهظة التي تصل إلى 100% بعد أن اثقلت الضرائب الفاحشة وطمع الملاك واعتداءات العسكر كاهل الفلاحين وجعلتهم فريسة سهلة في يد المرابين[54]، والوثائق في المحكة الشرعية في دمشق كثيرة جداً عن الدين بالفائدة وإن كانت متسترة لأن الشرع يحرم الفائدة والتعاطي بها مثل وثيقة التالية: حيث حضر مجموعة من سكان داريا في الريف الدمشقي لدى القاضي عثمان أفندي وأقروا ما في ذمتهم للسيد أبي بكر آغا بن عبد اللطيف آغا بن الخوام صوباشي قرية داريا وهو مبلغ 8183غرش فضة أسدية وتعهدوا بسداد الدين خلال عام على أن يكون على دفعتين الأولى بعد ثمانية أشهر ومقدارها 4583غرشاً والدفعة الثانية بعد عام وهي بقية المبلغ أي 3650غرشاً. وهذا ما وافقة عليه أبي بكر آغا وأشهد الشهود عليه. وأصل الدين هو 7000غرش قبضه سكان داريا أما بقية المبلغ (1183) فقد سجلت ثمن أثواب جوخ[55]، وهي في حقيقة الأمر فائدة على الدين الأساسي. وفي وثيقة أخرى نجد الأمر نفسه يتكرر وبفائدة أعلى، حيث أقر مجموعة من سكان قرية الحرجلة في الريف الدمشقي لدى القاضي العام بدمشق بالدين الذي بذمتهم للأمير أحمد بيك بن عبد الله باشا العظم والبالغ 13796غرشاً وتعهدوا

[51]– العشر: عند العثمانيين كانت إدارة المناطق المفتوحة تنقل إلى الدولة، ولهذا كانت تتحول كل أراضيها تقريباً إلى ملكية الميري، ويصبح المزارعون مستأجرين، وكافة الرعايا مسلمون وغير مسلمين مكلفين عند العثمانيين بالعشر. أوغلي أكمل الدين احسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، ج1، استانبول 1999م، ص 639.

[52]– سجل رقم 130 لسنة 1178هـ–1764م، صفحة رقم 163، وثيقة رقم 370.

[53]– سجل رقم 74 لسنة 1148هـ–1735م، صفحة رقم 132، وثيقة رقم 257.

[54]– كرد علي، مرجع سابق، ص 217.

[55]– سجل رقم 115 لسنة 1159هـ–1746م، صفحة رقم 15، وثيقة رقم 26.

بسداده خلال عام. وأصل الدين وهو مبلغ 11459غرشاً سدده أحمد بيك بالنيابة عن سكان قرية الحرجلة للوالي عبد الله باشا بالإضافة إلى ضرائب أخرى كانت مستحقة عليهم، وبقة المبلغ (2330) والتي سجلت كثمن صابون اشتراه سكان قرية من أحمد بيك[56]، وهي في حقيقة الأمر فائدة على الدين الأساسي. وقد خلق عجز المزارعون عند سداد الديون والفوائد الفاحشة ودفع الضرائب الباهظة ناهيك عن طمع واستغلال الملاك واحدة من أخطر الظواهر وهي هجر القرى ومما ورد في وثائق المحكمة الشرعية: حضر المدعو مصطفى آغا بن أحمد آغا وهو صاحب الزعامة في قرية إفرة في الريف الدمشقي لدى المولى أبي بكر أفندي قاضي القضاة في دمشق، واشتكى له ما حل بالقرية المذكورة حيث أصحبت بور وخراب والسبب هجر سكانها لها لعجزهم عن سداد التزاماتهم المادية، وطالب القاضي إرسال أحد أعوانه للكشف عن واقع القرية، كما اقترح عليه تقسيط ديون سكان القرية على عدة سنوات ليكون بمقدورهم سدادها. وقد استجاب القاضي للطلب وكلف مجموعة بالذهب للقرية والوقوف على واقع الحال فيها ومن بين المكلفين: الكشاف بدمشق خليل أفندي والسيد علي بشه والحاج عثمان الأسطواني بإضافة إلى عدد من أهالي القرى المجاورة لقرية إفرة مثل قرية عين الفيجة وقرية دمر وقرية الدريج. وتبين من الكشف أن سكان القرية بالفعل هجروها بعد عجزهم عن سداد الديون المتراكمة وهم في الأساس يعانون الفقر المدقع. وحضر إلى القرية عدد من سكان إفرة الفارين ووضحوا للمجموعة التي أرسلها القاضي حجم الديون المستحقة عليهم وهي 200غرش لحسن جاويش و100غرش لعبد واحد و144غرش لمال الأرطية و130غرش لخيربك و99غرش لحامد بشه و20غرش لبيري بشه ومجموعاً تكون 852.5غرشاً بإضافة إلى ديون فردية لسكان من القرية تصل حتى 200غرش على الشخص، وفوق هذا وذلك هم مطالبون بمالبغ سنوية هي: لصاحب الزعامة في القرية 264.5 غرشاً وللوقف 24غرشاً وخانات عوارض سلطانية تصل قيمتها إلى 50غرشاً و60غرش قيمة شعير. بينما لا تتجاوز واردات القرية مجتمعة عن 500غرش سنوياً. واقترحوا تقسيط الديون بحيث يسددون سنوياً مبلغ 170غرشاً لأصحاب الديون، وفي حال تم ذلك يتعهدون بالعودة إلى القرية وزراعتها من جديد. وقد حملت المجموعة المكلفة بالكشف هذا الاقتراح لجناب القاضي فوافق عليها وأمر بمباشرة العمل به[57]. وإن استطاع القضاء حل المشكلة فقد كان ذلك مؤقتاً لأنه كان عاجزاً عن حل الأسباب الحقيقة للمعضلة وفي مقدمتها الضرائب الكبيرة جداً وطمع الملاك [58]الذي لم يغيب عن معظم وثائق المحكمة الشرعية بدمشق الخاصة بأصحاب المالكانات والزعامات والتيمار ومنها ما يخص القرية إفرة نفسها بعد مضي أكثر من 18 عام.[59]

القضاء خلال سيطرة الحكم المصري

– فشل القضاء في إعادة الحقوق ورفع الظلم عن عامة الدمشقيين وانفجرت ثورة عام 1831م، وكانت ضريبة الصليان [60]الشرارة التي أشعلت دمشق وهب سكانها في وجه السلطات العثمانية التي كانت بنظرهم السبب في كل بلاء ولم ينجح عبد الرؤوف باشا والي دمشق في تهدئة الأوضاع إلا بعد إلغاء الضريبة[61]. ولكن وصول سليم باشا والياً جديداً على دمشق أعاد التوتر وبشكل أعنف بعد أن أعلن فرض ضريبة الصليان من جديد معتمداً على القوات التي

[56]– سجل رقم 250 لسنة 1216هـ–1801م، صفحة رقم 97، وثيقة رقم 142.

[57]– سجل رقم 18 لسنة 1101هـ–1689م، صفحة رقم 152، وثيقة رقم 237.

[58]–حنا عبد الله، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، المجلد 3، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، ص251.

[59]– سجل رقم 29 لسنة 1119هـ–1707م، صفحة رقم 71، وثيقة رقم 80.

[60]–ضريبة شخصية فرضت على المسلمين.

[61]– شيلشر ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر الملاح ودينا الملاح، ط1، دار الجمهورية، دمشق 1998م، ص 54.

جاء على رأسها وتصل إلى 5000جندي إضافة إلى القوات العثمانية التي كانت موجودة أصلاً، لكن سكان دمشق كان قد وصلوا إلى نقطة اللاعودة. وتمكنوا من هزيمة القوات العثمانية وانسحب سليم باشا إلى القلعة التي حاصرها السكان ولم يتوقف الأمر حتى قتل سليم باشا وخرجت دمشق عملياً من سلطة الاحتلال العثماني.[62]

دخلت دمشق عام 1832م ضمن الحكم المصري بعد حملة إبراهيم باشا والذي كان قد افتتح عهده بجمله من الإصلاحات، حيث ساوى بين جميع السكان بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية، وعمل على اصلاح القضاء وأضاف إلى القضاء الشرعي مواد من القانون الفرنسي[63]، وقد نجح في القضاء على الإقطاع الذي كان يطبق على صدور الفلاحين قرون من الزمن، ونظم القوانين التي تربط الفلاحين بالملتزمين وأصبح بإمكان الفلاح وقتها تقديم شكوى ضد الملتزم وهو على ثقة بإنصاف القضاء له. وكان إبراهيم باشا قد نجح في تحرير الفلاحين كما نجح في استصلاح الأراضي والقرى التي كانت تحولت إلى بور، فازدهرت الزراعة في البلاد الشامية وكثرة الغلات. لكن ذلك لم يدم طويلاً فلم تستقر قوات إبراهيم باشا في سوريا بسبب التحركات العسكرية العثمانية على الجبهة من جهة وبسبب تحريضهم الداخل السوري من جهة أخرى. فاضطر إبراهيم باشا إلى فرض الكثير من الضرائب لجمع المال كما احتكر بعض الحاصلات الريفية المهمة مثل الحرير بإضافة إلى مصادرة الحيوانات واستخدام قسم منها في خدمة الجيش المصري. مما أثار الفلاحين وبلغت الأمور ذروتها بفرض التجنيد في الجيش المصري. فاشتعلت الثورات في فلسطين وطرابلس وأدت الإضرابات إلى اعتقال عدد كبير من سكان دمشق، كما اندلعت الثورات في حوران واللاذقية[64]. وإن كان إبراهيم باشا قد نجح في إخماد الثورات بالقوة والعنف والقتل والحصار[65]، فإن الحكم المصري بالمحصلة لم يقدم لسكان الديار الشامية سوى المزيد من الظلم والقهر والفقر والموت.

خاتمة

نلاحظ أن التنوع الكبير في النشاط الزراعي كان له دور كبير في مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى من حيث الحرف والصناعة ومن حيث التجارة ونلاحظ أن دور القضاء في مايخص تنظيم الصناعة والتجارة كان أفضل وأن تدخله فيما يخص الفلاحين كان أقل قوة وأضعف تأثيرا من تدخلاته في مجالات الاقتصاد الأخرى ولاشك أن ذلك يرجع للقوة المالية للحرفي والتجاري ولخبرته التي تفوق بمراحل بساطة الفلاحين العاملين في الأرض والذين كان يسود في اوساطهم الجهل والتخلف بسبب الأمية التي كانت منتشرة ولبعد الريف وافتقاره لوسائل التعليم، فالكثير من الفلاحين لم يسمع بوجود القضاء رغم أن القاضي كان موجودا في المناطق الريفية، وكانت نظرتهم له هو انه صاحب سلطة كبيرة ولكن تلك السلطة عليهم لالهم، و هم لايعلمون عنها سوى أنها موجودة لتجبرهم على أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم وليست بأي شكل من الأشكال وسيلة لاستعادة حقوقهم الا ماندر.

نتائج البحث:

1- لم ينجح القضاء في الدولة العثمانية عامةً ولا سيما ولاية دمشق من تحقيق الهدف الذي نظم من أجله وهو إقامة العدالة وإنصاف المظلومين ورد الحقوق إلى أهلها.

[62]- زكار سهيل ، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 2006م، ص156.

[63]- داود بركات، البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2012م، ص 116.

[64]- طربين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق 1985م، ص 100.

[65]- مكاريوس شاهين، حسر اللثام عن نكبات الشام، ط1، مصر 1895م، ص 69.

2- أقتصر دور القضاء في معظم القضايا التي عرضت عليه خلال فترة البحث على توزيع التركات والميراث بين الورثة والفصل في حقوق الطلاق والنفقة بإضافة لتثبيت الملكية وقضايا الشراء والبيع وفيول الشهادات.

3- القضايا الكبرى التي تمس السلطات الحاكمة أو القادة العسكريين وحتى الزعامات المحلية فقد فشل في حسم معظم تلك القضايا.

4-اعتمدت العادات والأعراف في الفصل بين الفلاحين واعتمد المتنفذين على القضاء والدرك لإجبار الفلاحين على العمل في ظروف قاسية وغير انسانية ومجردة من أي حق للفلاح.

-5فشلت السلطات العثمانية في تحقيق أي إصلاح و الطبقات المسيطرة لم تواجه أي قرار لصالح الفلاح.

المصادر والمراجع

Sources and references

الوثائق:

documents:

_وثائق المحكمة الشرعية في دمشق.

_ Documents of the Sharia Court in Damascus

المراجع العربية والمترجمة:

Arabic and translated references:

1_أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، دمشق 1985م.

Ahamad Tarbin, History of the Contemporary Arab East, Damascus 1985.

2-أكمل الدين احسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، ج1، استانبول 1999م.

Akmal Al-Din Ihsanoglu, The Ottoman Empire, History and Civilization, translated by Salih Al-Saadawi, Part 1, Istanbul 1999.

3-إسماعيل ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الحيث، مكتبة العبيكان، 1998م.

Ismail Yaghi, The Ottoman Empire in Modern History, Obeikan Library, 1998.

4-بركات داود، البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2012م.

Barakat Dawood, The Conqueror Hero Ibrahim and His Conquest of the Levant 1832, Hindawi Foundation, Cairo 2012 AD.

5- خليل ساحلي أوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة، استانبول 2000م.

Khalil Sahli Oglu, From the History of the Arab Countries in the Ottoman Era, Research Center for History, Arts and Culture, Istanbul 2000.

6- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م.

Robert Mantran, History of the Ottoman Empire, translated by Bashir El Sebaei, Part 1, Edition 1, Dar Al-Fikr, Cairo, 1993 AD.

7-زهير غزال، الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن التاسع عشر، ترجمة د. ملكة أبيض، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2008م.

Zuhair Ghazal, The Political Economy of Damascus during the Nineteenth Century, translated by Dr. White Queen, Publications of the Syrian General Book Authority, Damascus 2008.

8-شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ط1، مصر 1895م.

Shaheen Makarios, Uncovering the Disasters of the Levant, 1st edition, Egypt 1895 AD.

9-سهيل زكار، تاريخ بلاد الشام في القرن التاسع عشر، التكوين للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 2006م.

Suhail Zakkar, History of the Levant in the Nineteenth Century, Al-Takwin for Studies, Translation and Publishing, Damascus 2006.ظ

10-صفوح خير، مدينة دمشق، دراسة في جغرافية المدن، دمشق 1983م.

Sufouh Khair, Damascus City, Study in the Geography of Cities, Damascus 1983.

11- عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ط1، دار ابن خلدون، بيروت 1985م.

Abdullah Hanna, Damascene Public Movements in the Eighteenth and Nineteenth Centuries, 1st Edition, Dar Ibn Khaldun, Beirut 1985.

12-عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، القاهرة، 1980م.

Abdul Aziz Al-Shennawi, The Ottoman Empire, an Islamic State that has been slandere d, Part 1, Cairo, 1980 AD.

13-عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعرف بمصر، القاهرة.

Abdul Aziz Muhammad Awad, The Ottoman Administration in the Province of Syria, Dar al-Ma'rifah in Egypt, Cairo.

14-ليندا شيلشر، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة عمر الملاح ودينا الملاح، ط1، دار الجمهورية، دمشق 1998م.

Linda Schilcher, Damascus in the eighteenth and nineteenth centuries, translated by Omar Al-Mallah and Dina Al-Mallah, 1st edition, Dar Al-Jumhuriya, Damascus 1998.

15-محمد سعيد القاسمي وأخرون، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، ج2، ط1، دار طلاس، دمشق 1988م.

Muhammad Saeed Al-Qasimi and others, Dictionary of Levantine Industries, edited by Dhafer Al-Qasimi, Part 2, Edition 1, Dar Talas, Damascus 1988 AD.

16-محمد كرد علي، خطط الشام، ج6، مطبعة المفيد، دمشق 1928.

Muhammad Kurd Ali, Plans for the Levant, Volume 6, Al-Mufid Press, Damascus 1928.

17-محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود، مطبعة ابن حيان، دمشق 1997م.

Mahmoud Amer, Measurements, Weights and Money, Ibn Hayyan Press, Damascus 1997.

18-مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دار الغريب، القاهرة 2000م.

Mustafa Barakat, Ottoman Titles and Functions, Dar Al-Gharib, Cairo, 2000.

19-نايف صياغة، الحياة الاقتصادية في مدينة دمشق في منتصف القرة التاسع عشر، دمشق 1995م.

Nayef Sigha, Economic Life in the City of Damascus in the Middle of the Nineteenth Century, Damascus 1995.

20-يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنسيق محمود الانصاري، ج2، مؤسسة الفيصل للتمويل، استانبول 1988م.

Yilmaz Oztuna, History of the Ottoman Empire, translated by Adnan Mahmoud Salman, reviewed and coordinated by Mahmoud Al-Ansari, Part 2, Al-Faisal Finance Corporation, Istanbul 1988.

21- يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق 1772-1840م، ج1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1986م.

Youssef Naisah, The Society of the City of Damascus 1772-1840 AD, Part 1, Talas for Studies, Translation and Publishing, Damascus 1986 AD.

المعاجم:

lexicons

1_ سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000م.

Suhail Saban, The Encyclopedic Dictionary of Historical Ottoman Terms, King Fahd National Library, Riyadh 2000.

2- عامر محمود، قاموس اللغة العثمانية، ط1، دار الصفدي، دمشق 2002م.

Amer Mahmoud, Dictionary of the Ottoman Language, 1st edition, Dar Al-Safadi, Damascus 2002.

3- المنجد في اللغة والأعلام، ط19، دار المشرق، بيروت 1992م.

Al-Munajjid in Language and Information, 19th edition, Dar Al-Mashreq, Beirut, 1992 AD.